اقتصاد

فوق الطاولة

«مرايا شخصية» للتجار

علي هاشم

أثار قانون التجارة الداخلية الجديد بالغ اهتمام التجار، وتهافتهم سريعاً للتباحث في ضمان «صدور تعليماته التنفيذية بشكل واضح وشفاف بما يحقق العدالة في تطبيقه مضموناً وروحاً» يعني بالترجمة الوطنية التقليدية «الهرع» لملاقاة ما أمكن من روادعه، والعمل على تفكيكها قبل دفعها في المسارات التنفيذية المعهودة: تفسيرات متعرجة ومتشعبة، وصولاً إلى طمس ملامحها!

يقول نائب غرفة تجارة دمشق: «سنلتقي، أي التجار، لنقف على مدى التزام الحكومة بالملاحظات التي قدمناها لها حول مسودة القانون»؟!.. في الواقع تستمد هذه اللغة زخمها «روحاً ومضموناً» من تقاليد الحكومات «مديدة الانحياز» لمصالح التجار. الإضافة الجديدة التي كرسها النائب، تتركز في إفصاحه عن كنه العلاقة الرقابية للتجار على عمل الحكومة، بغطاء رث من «التشاركية»!!..

لا يسهل معرفة أي المفاصل التشريعية هو من «خذل» سطوة التجار على صياغة القوانين هذه المرة، الأرجح أنه مجلس الشعب –وليس الحكومة– من استبعد «الملاحظات إياها» التي وضعها التجار بين يدي «خياطي القانون» فخرج حقيقيا مشفوعا بـ«رادع السجن» للغشاشين والمحتكرين.. وهذا بالضبط ما أثار اهتمام التجار.. وحفيظتهم!..

«الحبس»، هذه الكلمة السحرية التي نخشاها جميعاً تثير الاهتمام بالفعل، لكن من يهتم إذا طالت الغشاشين والمحتكرين؟! لا بل من قد لا يهتم إذا لم تكفل ضبط جشعهم.. نعم، صفة «المحكوم» ليست بالسهلة، وعلى التجار أن يجعلوها أداتهم النقابية لردع كل من يستسهل تشويه سمعتهم، فلماذا قد يشعر المرء بالعطف على «الغشاش والمحتكر» ويسعى لمنع القصاص القانوني الرادع عنه، كما هي حال جميع القوانين «الأرضية»؟!

سيلتقي التجار قريباً بالحكومة لتلطيف «الزوايا الجارحة» في القانون الجديد، لكن ما يطرحه نائب تجار دمشق من سقوف استباقية إنما يثير الارتياب، ذلك أن القول: «بوصلة التجار هي المواطن» وأن «توفير السلع بأرخص الأثمان وبالجودة المطلوبة هي هدف التجار الحقيقيين»، إنما يستنهض خطابا نخبويا بائدا هتك الجشع المتعاظم على مدى أيام الحرب «طهريته» المزعومة، لا بل أكثر، فلدى سماع هذا العيار من الرطانة اللغوية، بات يخالج المرء رغبة جارفة للمضي إلى أقرب متجر للمرايا وشراء دزينة منها وتوزيعها على التجار كيما ينظر كل منهم إلى صفحتها، علّه يرى بوضوح لأي درجة يمكن «للمواطن / المستهلك» أن يصدق هذه الأقوال؟!

النظر في المرايا أمر بالغ الأهمية قبل ذهاب التجار إلى اجتماعاتهم مع الحكومة.. فدونها، قد ترد الأخيرة عليهم: أعطونا اسماً واحداً لتاجر «بوصلته المواطن» لـ«نباهي به الأمم»!.

إقامة صناعة سياحية تحقق التنمية الشاملة والمستدامة وتوفر فرص عمل جديدة

الحلقي: إعادة تقييم وإجراءات حازمة ضد الترهل والفساد في مختلف القطاعات

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي اهتمام الحكومة بالصناعة السياحية باعتبارها رافداً حقيقياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة وفاعلية على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل جديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة وتحقق الاستقرار الاجتماعي وتساهم في تحقيق تنمية شاملة حقيقية في جميع المناطق بما فيها الريف السوري المتميز بجماليته وطبيعته الخلابة.

حديثه هذا جاء خلال ترؤسه اجتماعاً للمجلس الأعلى للسياحة مبيناً حرص الحكومة الجاد على إعادة تقييم واقع أداء جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والتنموية للتصدي لبعض حالات الترهل والفساد فيها واتخاذ إجراءات وقرارات حازمة تسهم في الارتقاء بأداء هذه القطاعات إلى مستوى ظروف الأزمة.

وأوضح الحلقي أن أولويات عمل الحكومة تفعيل دور القطاعات التنموية والخدمية كافة، بهدف تعزيز مقومات صمود الشعب والجيش والدولة. إضافة إلى سعي الحكومة للتشجيع على الاستثمار في المشاريع السياحية من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية والتوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها والتركيز على السياحة الشعبية.

وشدد الحلقي على ضرورة إيجاد إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وكذلك توفير خريطة سياحية، والتصدي لمعوقات التنمية السياحية وأهمية لحظ التنمية السياحية في خطط التنمية الشاملة الوطنية.

وأوضح دور المجلس الأعلى للسياحة في الإشراف على القطاع السياحي من خلال رسم الخطط والسياسات والإستراتيجيات ووضع الرؤى لهذا القطاع الذي يعد الرافد الحقيقي للاقتصاد الوطني وأهمية توظيف رؤوس الأموال الوطنية والدول الصديقة بالاستثمار في القطاع السياحي وخاصة أن سورية تمتلك خصوصية سياحية متميزة تمثل بالمواقع الحضارية والتاريخية والأثرية والدينية وجمال الطبيعة ما بين البحر والسهل والجبل ما يعني تحقق تنمية متوازنة في جميع المحافظات السورية ما يسهم في تحسين المستوى المعيشي وإنعاش التجمعات السكانية وتعزيز استقرارها الاجتماعي.

وأكد الحلقي أن هذا الاجتماع يأتي في إطار التتبع والتقييم الدوري لأداء المجلس الأعلى للسياحة وما تم ترجمته على الواقع من قرارات وتوصيات للاجتماع السابق وأشار الدكتور الحلقي أن الحكومة تسعى جاهدة لإزالة جميع التراكمات والقضايا العالقة في وزارة السياحة والتي مر عليها عقود من دون إجراء معالجة حقيقية لها.

وطلب الحلقي من وزارة السياحة إعداد جدول أعمال المجلس الأعلى للسياحة في الوقت المحدد له بهدف تتبع الأداء والحيلولة من دون حصول تراكم في الملفات والعمل بعقلية مؤسساتية وتكاملية الأدوار بين المفاصل الحكومية كافة.

وأشار إلى الصعوبات التي أثرت سلباً على أداء القطاع السياحي خلال السنوات السابقة وخاصة العقوبات الاقتصادية والتدمير الممنهج لهذا القطاع مشيراً إلى أن الترويج السياحي يجب أن يكون متزامناً ومترافقاً بإنتاجية حقيقية للمؤسسة على الأرض.

بعد ذلك قدم وزير السياحة الدكتور بشر يازجي عرضاً لجدول الأعمال وخاصة مشروع البرنامج الوطني لترويج وتشجيع الاستثمار والتطوير السياحي لعام ٢٠١٥ حيث يتضمن التحضيرات الرئيسية لإقامة سوق الاستثمار السياحي لعام ٢٠١٥ وإقامة ملتقى للتشاركية الوطنية في مجال الاستثمار والتطوير السياحي، واستكمال إعداد مواقع الاستثمار السياحي.

كما قدم عرضاً لبعض المشاريع السياحية من أجل الموافقة عليها.

وفي نهاية الاجتماع اتخذ المجلس الأعلى للسياحة العديد من القرارات المهمة التي تساعد في تطوير القطاع السياحي وتعزيز مقومات صموده حيث تم تكليف وزارة السياحة باستكمال الدراسات المالية والقانونية لكل مشروع على حدة والتنسيق مع الوزارات المعنية بهدف استكمال إضبارة كل مشروع واستيفائه لكامل الشروط وعرضه مجدداً على المجلس الأعلى للسياحة.

المركزي يبحث عن المقترضين المتعثرين بين موظفي الحكومة

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن إجراء عملية ربط شبكي بين مديرية السجل العام للعاملين في الدولة ووزارة المالية ما يتيح لموظفي الوزارة إجراء عملية استعلام عن أي شخص إن كان من العاملين في الدولة، مبيناً أن هذا الإجراء يهدف لمعرفة المقترضين المتعثرين من الموظفين في الدولة والذين لم يصرحوا مسبقاً عن عملهم لدى الدولة.

وفي الكتاب الذي وجهه المصرف المركزي للمصارف العامة وحصلت «الوطن» على نسخة، يطلب المصرف بتوجيه من يلزم من المصارف للتنسيق مع المعنيين لدى وزارة المالية، من أجل ضمان تزويد المصارف العامة بالمعلومات المطلوبة عن هؤلاء المتعاملين من واقع السجلات المتاحة لدى وزارة المالية بهذا الخصوص، وذلك عن طريق عملية ربط شبكي تمت بين مديرية السجل العام للعاملين في الدولة ووزارة المالية، والتي أتاحت للوزارة إجراء عملية الاستعلام عن عملاء المصارف من العاملين في الدولة.

وجاءت عملية الربط الشبكي استناداً إلى قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ وإلى الاجتماع المنعقد في وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٣ الذي تمت خلاله مناقشة ملف الديون المتعثرة لدى المصارف العاملة في القطر والاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٠ في مصرف سورية المركزي الذي تم خلاله مناقشة إجراءات المصارف بخصوص ملف الديون المتعثرة والصعوبات التي تواجهها في تحصيل حقوقها وتسوية الديون المتعثرة.

يشار إلى أنه ومن ضمن الإجراءات الجديدة التي يتم العمل عليها للمساعدة في موضوع تحصيل الديون المتعثرة توجيه رئيس الحكومة لمديري المصارف العامة بإعداد مشروع قرار حول موضوع التعاقد من المصارف مع المحامين، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي، حيث جاء في الاقتراح أن يكلف حاكم مصرف سورية المركزي ممثلين عن المركزي يقومون بالاجتماع مع ممثلين عن وزارة المالية وممثلين عن المصارف العامة من أجل عقد اجتماع لدى مصرف سورية المركزي لإعداد مشروع القرار وفق توجيه رئيس الحكومة.

وتم التوافق بين مديري المصارف بشكل مبدئي بأن يتم التعاقد بشكل مباشر مع المحامين من أصحاب الخبرة في مجال المصارف، على أن يتم التعاقد على نسبة تحصيل تحدد وفق قرارات اللجنة المشكلة لدراسة هذا الموضوع.

في جلسة مكاشفة أمام الإعلام

وزير الصناعة يعترف: في أعمالنا أخطاء والوزارة لم ترتق للمستوى المطلوب

الوطن

أكد وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن الوزارة لم ترتق في أعمالها إلى مستوى الطموح معترفاً أنه في أعمالنا أخطاء ونحن مقصرون لكن بذلنا أقصى ما لدينا وأن الوصول إلى الطموح يحتاج إلى إمكانيات ونعمل ضمن الإمكانات لتنفيذ الأولويات.

وفي المؤتمر الصحفي الذي اعتبره الوزير جلسة مكاشفة أمام الإعلام، بيّن طعمة أن الوزارة رأت حلاً لواقع الصناعة في التشاركية المضبوطة مع القطاع الخاص والمبينة على دراسات جدوى اقتصادية لما فيه مصلحة القطاعين والتي تتم من خلالها المحافظة على ملكية وسائل الإنتاج والبنى التحتية لمصلحة الدولة والتي تعمل على المحافظة على حقوق العمال كاملة، مشيراً إلى أن الوزارة تمكنت ضمن هذه المفاهيم أن تجعل التشاركية منهج عمل، وتم تنفيذ ذلك على أرض الواقع بعدة أشكال وعقود كما هو الحال في إسمنت طرطوس وتأثير التشاركية الذي ظهره بشكل ايجابي من خلال تخفيض الاستهلاك للفيول من ١٤٣ كغ للطن إلى ١٠٣ كغ للطن ما ينعكس إيجاباً على تكلفة المنتج ولاسيما أن أسعار الطاقة بكل أشكالها ارتفعت.

ولفت الوزير إلى أن الإيرادات الإجمالية لعقود التشغيل للغير قد بلغت ٤,٦ مليارات ليرة سورية كما بلغت أرباح تصدير ١٠٠٠٠ طن قطن محلوج ٢,٦ مليار ليرة سورية.

ورأى الوزير أن الصناعة النسيجية لم تمر بمراحل تطور متوازنة الأمر الذي أدى إلى حدوث اختناقات في سلسلة الإنتاج، فالطاقات الإنتاجية المتاحة في معامل الغزل أكبر بكثير من الطاقات الإنتاجية المتاحة في معامل النسيج مما دعا المؤسسة النسيجية إلى تصدير الغزول في مرحلة إنتاجية تعتبر فيها القيمة المضافة متدنية بعد تأمين حاجة القطاع الخاص الذي استوعب جزءاً مهماً من طاقة معامل الغزل، كما لم يتم تطوير المصابغ بالشكل الذي يؤدي إلى إنتاج قماش يرضي أذواق المستهلكين الأمر الذي دعا المؤسسة النسيجية إلى بيع الأقمشة بشكلها الخام أو اللجوء إلى تصنيعها أكياس لتعبئة الطحين مما كبد المؤسسة خسائر وخاصة بسبب البيع بأقل من التكلفة وأضاع فرصة تحقيق قيمة مضافة أعلى بمرحلة النسيج المصبوغ الجاهز للتصنيع كألبسة وغيرها... كما لم يتم إعارة تكلفة الفرصة البديلة الاهتمام اللازم.

وأشار طعمة إلى أن إستراتيجية وزارة الصناعة التركيز على الصناعة الزراعية ويأتي التركيز على الصناعة الزراعية كنوع من التأكيد على إستراتيجية الوزارة بإقامة الصناعات التي تعتمد على مواد أولية متوافرة محلياً.

وأشار إلى أنه تطبيقاً لفكرة العناقيد الصناعية تقوم الوزارة حالياً بإنجاز الخارطة الصناعية لإعادة توضع المعامل السكر والمحالج، وللتخفيف ما أمكن من أجور نقل المادة الأولية والنفقات الإدارية الأخرى حيث سيقام معمل لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية بالقرب من تدمر منطقة خنيفس حيث المادة الأولية (الفوسفات) وتجميع معامل السكر في مناطق زراعة الشوندر ومعامل التبغ بالقرب من حقول زراعة التبغ.

كما سيتم انتقاء صناعات والتركيز عليها كونها تمتلك ميزة تفضيلية ذاتية فالصناعات التي تعتمد على مواد أولية متوافرة محلياً تمتلك ميزة تفضيلية عن صناعة الإطارات التي لا يتوفر من مكوناتها أية مادة محلية والصناعة ذات الصفة الإستراتيجية والتي نمتلك فيها خبرة فنية كالصناعات الدوائية تمتلك ميزة تفضيلية عن الصناعات التي تعتمد على الموضة وأذواق المستهلكين وسرعة تبدل الموديلات حيث ستعطي هذه الصناعات للقطاع الخاص ليكون رافداً للتنمية الاقتصادية.

وأضاف الوزير: إنه ونتيجة الأزمة أضحت الحاجة ماسة لمراجعة السياسات الصناعية المعتمدة بهدف تطويرها لتحاكي الواقع الجديد الذي فرضته الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد بحيث تتكيف تلك السياسات مع المتغيرات والمستجدات ذات التأثير المباشر بالعملية الإنتاجية والتسويقية والمالية والعمالية للحد منها والتخفيف ما أمكن من تأثيرها.

وأشار إلى أن الوزارة تبحث عن صناعة انتقائية بالتعاون مع القطاع الخاص الذي يعتبر مرفقاً لعملية التنمية إضافة إلى البحث عن تطبيق مبدأ كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، مشيراً إلى شركة بردى وإمكانيتها الكبيرة، فرغم أنها سرقت لكن بنيتها القائمة تساوي مليارات وخلال فترة ستة أشهر سوف تعود الشركة للإنتاج من خلال التشاركية.

تحفظ على أرقام وزارة الزراعة الخاصة بالمحصول

مدير الحبوب لـ«الوطن»: ٩٠٪ من فلاحي المناطق الآمنة سلموا محاصيلهم للحكومة

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب ماجد الحميدان لـ«الوطن» عن تسوق نحو ٤١٢ ألف طن من القمح منذ بداية الموسم الحالي ونحو ٧٣ ألف طن من محصول الشعير معظمها من محافظة الحسكة حيث بلغت كميات الأقماح المسوقة إلى مركز القامشلي نحو ٢٨٣ ألف طن يليها محافظة حماة بواقع تسوق ١٠٦ آلاف طن من القمح ثم حمص بواقع ١٠٥٠٠ طن ثم ينخفض الرقم إلى نحو ٣٥٠٠ طن في الجنوب بمحافظة درعا تليها طرطوس بواقع ٢٧٠٠ طن في حين تشابهت الكميات المسوقة في كل من محافظتي حلب وريف دمشق بنحو ١٨٠٠ طن في كل منهما وأخيراً ١٧٠٠ طن من محافظة السويداء.

وحول بطء عمليات التسويق مؤخراً أوضح الحميدان أن ذلك يعود لانتهاء معظم أعمال الحصاد في المناطق الآمنة وأنه يمكن القول إن نحو ٩٠٪ من الفلاحين في هذه المناطق وردوا محاصيلهم.

وعن انخفاض إجمالي الكميات المسوقة من القمح والتي وصلت للمراكز أفاد أن هذه الكميات مع انخفاضها بشكل كبير عن السنوات التي سبقت الأزمة إلا أنها تعتبر طبيعية خلال الظروف الحالية التي يمر بها البلد إضافة إلى أن الفلاحين اعتادوا في السنوات السابقة الاحتفاظ بنسبة من محاصيلهم في منازلهم تبعاً لحاجتهم من البذار أو الاحتياجات المنزلية مثل البرغل والفريكة أو الطحين وكانت تقدر هذه النسبة سابقاً قبل الأزمة بنحو ٢٥٪ من محصول الفلاح وتصل في مجملها إلى نحو مليون طن من القمح أما خلال السنوات الحالية التي تشهد فيها البلاد ظروفاً استثنائية فلا يمكن التنبؤ بحجم الكميات التي يخزنها الفلاح ويحتفظ بها في منزله لكنها عموماً نسبة مرتفعة وربما لا تقل عن ٥٠٪ ويعود ذلك لرغبة الفلاح بتأمين احتياجاته من البذار وما يحتاجه من المونة.

وحول توقعات المؤسسة عن حجم الكميات التي ما زال من المتوقع توريدها من المناطق التي تأخرت في القيام بأعمال الحصاد بسبب التوترات الأمنية بين المدير العام أن أبواب المؤسسة مفتوحة أمام أي كميات تصل لأي مركز وحتى نهاية العام وأن عمال المراكز وموظفيها جاهزون لتقديم كل التسهيلات الممكنة لتوريد المحصول إضافة إلى أن المؤسسة عملت على منح كل من يقوم بعمليات التوريد ثمن الكميات الموردة مضافاً إليها أجور النقل المحدد من المؤسسة والتي ترتبط بقرب أو بعد المنطقة عن مراكز التسويق.

وعن قيم التحويلات المالية التي أجرتها المؤسسة لتسديد ثمن المحاصيل أفاد الحميدان أن إجمالي القيم المالية التي تسلمتها المؤسسة على شكل سلف بلغت نحو ٣٠ مليار ليرة وأنه تم تحويل كل المبالغ اللازمة لتسديد ثمن المحاصيل في كل المحافظات بل إن قيم المبالغ المالية يزيد عن قيم المحاصيل المسلمة في معظم المحافظات وأن عمليات تسليم ثمن المحاصيل تجري بشكل سريع وفي معظم الأحيان تكون خلال ٤٨ ساعة من توريد المحصول للمركز.

مضيفاً إنه يتم التدخل من المؤسسة ومعالجة أي شكوى أو حالة تأخير في تسليم ثمن المحاصيل وأن مثل هذه الحالة واجهت المؤسسة في محافظة الحسكة جراء الأحداث الأمنية التي شهدتها المحافظة مؤخراً لكن يتم العمل بالتعاون مع المصرف الزراعي لتجاوز مثل هذه الصعوبات وبإيجاد الآليات المناسبة لإيصال مستحقات الفلاحين ومن دون تأخير.

أرقام بالألوان

عدوى «الخمول» تصيب أرقام البورصة

يبدو أن عدوى الخمول الذي سببته حرارة آب، انتقلت إلى البورصة، فالسوق ينهي تعاملات الأسبوع الأول من الشهر «اللهاب» بأرقام ضعيفة، لمختلف مؤشرات التداول.

وفي التفاصيل، انخفضت حركة التعاملات بشكل ملموس خلال الأسبوع الماضي، عن الوسطي الأسبوعي للعام الجاري (٢٠١٥)، فبالنسبة لحجم التداول؛ اقتصر على ٥٥,٢ ألف سهم، في حين الوسطي يتجاوز ١٣٢ ألف سهم.

واقتصرت قيمة التداول الإجمالية على ٤,١٧ ملايين ليرة سورية، مقارنة بـ١٦,٦٨ مليوناً وسطي القيمة الأسبوعية.

وجرت تعاملات الأسبوع الماضي على أسهم لست شركات فقط، انخفضت أسعار أسهم ثلاث منها، في حين حافظت بقية الأسهم على أسعارها السابقة دون تغيير، ما أدى إلى انخفاض قيمة مؤشر السوق بنحو ٢,٢ نقطة فقط، بعد أن أنهى تعاملات الخميس عند مستوى ١٢٠٩,٨٧ نقاط.

وانخفض سعر سهم بنك البركة بنسبة ١,٧٧٪، تلاه سهم بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ١,٠٥ بالمئة، وسهم بنك الشام بنسبة ٠,٩٥ بالمئة، وبدأت بعض الشركات المدرجة في السوق بنشر بياناتها المالية نصف السنوية على موقع البورصة وهيئة الأوراق والأسواق المالية، وينتظر انتهاء نشر الإفصاحات، خاصة بالنسبة للمصارف، خلال شهر آب الجاري.

«الأخضر» يرتفع بحذر.. وشركات صرافة تفسر: بسبب انخفاض الضخ

ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة لسورية على نحو حذر ومحدود، فتراوحت الأسعار بين ٣٠٠ حتى ٣٠٤ ليرات سورية، وفقاً لما تم تناقله في الأوساط التجارية المحلية وبعض صفحات التواصل الاجتماعي.

مدير إحدى شركات الصرافة المرخصة والتي تبيع دولار التدخل للمواطنين، بيّن لـ«الوطن» أن ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق غير النظامية سببه تخفيض كميات الضخ من مصرف سورية المركزي خلال الأسبوع الماضي، الأمر الذي سبب نقصاً في قدرة السوق النظامية على تغطية الطلب على الدولار، رغم تواضعه. مؤكداً أن المصرف سوف يضخ كميات كبيرة من القطع قريباً لإعادة التوازن للسوق. مشيراً إلى استمرار بعض المكاتب ببيع الدولار للمواطنين على الهوية الشخصية بسعر ٢٩٥ ليرة.

ورسمياً حدد المصرف المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٢٨٣,٣٩ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٢٨٣,٤١ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة. وسعر الحوالات الشخصية بـ٢٨٢ ليرة سورية.

وعالمياً، لامس الدولار أعلى مستوى له في أربعة أشهر، إذ قلص المستثمرون مراهناتهم على أن بيانات قوية عن الوظائف الأميركية في القطاعات غير الزراعية تزيد من احتمالات رفع أسعار الفائدة هذا العام.

«الأصفر» يرتفع محلياً وغرام ٢١ قيراطاً إلى ٩٣٠٠ ليرة

أنهى المعدن النفيس تعاملات الأسبوع يوم أمس مرتفعاً بشكل طفيف، بعد ارتفاع الدولار في السوق غير النظامية، وتحسن أداء الذهب في السوق العالمية يوم الجمعة الماضي.

وبحسب جمعية الصاغة بدمشق، يبلغ سعر غرام ٢١ قيراطاً ٩٣٠٠ ليرة سورية، مسعراً على دولار بـ٢٩٧ ليرة سورية.

وبيّن عضو مجلس إدارة في الجمعية لـ«الوطن» أن مبيع السبيكة الذهبية السورية ليس حكراً على الصاغة، وإنما متاح لأي مواطن يرغب باقتنائها.

وعالمياً، ارتفعت أسعار الذهب في نهاية التعاملات مع تقييم المستثمرين لبيانات الوظائف الأميركية. علماً أنه في وقت سابق من التعاملات جرى تداول الذهب قرب أدنى مستوياته في خمس سنوات ونصف السنة، مع اتجاه إلى تكبد خسائر للأسبوع السابع على التوالي في أطول موجة هبوط من نوعها منذ عام ١٩٩٩.

ويجري تداول المعدن الأصفر دون ١١٠٠ دولار للأوقية منذ نزوله عن مستوى الدعم هذا في موجة هبوط ٢٠ تموز التي نزلت به إلى ١٠٧٧ دولاراً في ٢٤ من الشهر نفسه مسجلاً أدنى مستوياته منذ شباط ٢٠١٠.

وسجل المعدن النفيس تراجعا طفيفا منذ بداية الأسبوع وستماثل خسارته للأسبوع السابع على التوالي موجة الخسائر الأسبوعية التي تكبدها في أيار وحزيران ١٩٩٩.

البنزين يسجل أكبر انخفاض أسبوعي في ست سنوات

واصلت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام انخفاضها في ختام التعاملات الأسبوعية، مقتربةً من تسجيل أطول موجة من التراجعات الأسبوعية منذ بداية العام، وذلك تحت ضغط من هبوط أسعار البنزين مع قرب انتهاء موسم الرحلات الصيفية.

وتراجع سعر خام برنت في العقود الآجلة عند التسوية ٩١ سنتا أو ١,٨ في المئة إلى ٤٨,٦١ دولاراً للبرميل بعد أن سجل في وقت سابق من التعاملات ٤٨,٤٥ دولاراً أدنى مستوى له منذ أكثر من ستة أشهر.

وانخفض سعر الخام الأميركي (غرب تكساس الوسيط) عند التسوية ٧٩ سنتاً أو ١,٨ في المئة إلى ٤٣,٨٧ دولاراً للبرميل بعد هبوطه أكثر من واحد بالمئة يوم الخميس.

وختم الخام الأميركي الأسبوع أيضاً منخفضا سبعة في المئة وتراجع ٢٦ في المئة في الأسابيع الستة الماضية.

وهبطت العقود الآجلة للبنزين إلى أدنى مستويات لها في خمسة أشهر ونصف الشهر يوم الجمعة وختمت الأسبوع منخفضة ١٢ في المئة في أكبر تراجع أسبوعي لها في نحو ستة أعوام.

وختمت عقود الديزل المنخفض المحتوى الكبريتي الأسبوع منخفضة قرابة ثلاثة في المئة بعد أن لامست أدنى مستوياتها في ستة أعوام يوم الأربعاء الماضي.